وزارة التعليم العالي والبحث
جامعة ديالى
كلية القانون والعلوم السياسية
قسم القانون

((الإصلاح في التعليم العالي في العراق ومعضلة الأزمة المالية))

بحث تقدمت به الطالبة (فاطمة عبدالله علي)

إلى

كلية القانون والعلوم السياسية / قسم القانون

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في القانون

بأشراف الاستاذ

عمار ياسين كاظم

١٤٣٨هـ ٢٠١٧م

بسم اللّه الرحمن الرحيم

((وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ))

سورة الاعراف – من الآية ١٤٢

((شكر وتقدير))

في مثل هذه اللحظات يتوقف اليراع ليفكر قبل ان يخط الحروف ليجمعها في كلمات تتبعثر الاحرف وعبثا يحاول تجميعها في سطور ...

سطورا كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف الا قليلا من ذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا الى جانبنا ...

فواجب علينا شكرهم ووداعهم ونحن نخطو خطوتنا الاولى في غما الحياة ...

ونخص بالشكر والعرفان الى كل من أشعل شمعة في دروب عملنا والى من وقف على المنابر وأعطى من حصيلة فكره لينير دربنا ...

الى الاساتذة الكرام في كلية القانون والعلوم السياسية بالشكر الجزيل الـــى :

الاستاذ : عمار ياسين كاظم

الذي تفضل بالأشراف على هذا البحث فجزاه الله عنا كل خير فله منا كل التقدير والاحترام ...

(الاهداء)

الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب ...

الى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ...

الى من حصد الاشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم ...

الى القلب الكبير ((والدي العزيز))

الى من أرضعتني الحب والحنان الى رمز الحب وبلسم الشفاء الى القلب الناصع

بالبياض ((والدتي الحبيبة))

الى القلب الطاهر الرقيق والنفس البريئة الى رياحين حياتي ((أختي))

الان تفتح الاشرعة وترفع المرساة لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو

بحر الحياة هذه الظلمة لا يظيئ الا قنديل الذكريات ذكريات الاخوة البعيدة الى الذين

احببتهم واحبوني ((أصدقائي)) .

((الفهرست))

ت	اسم المحتوى	أرقام الصفحات
١-	المقدمة	٥-٧
٢-	المبحث الأول: مشكلة التعليم العالي في العراق واهمية الاصلاح	٨
٣-	المطلب الأول : أسباب تدهور التعليم العالي في العراق	٩- ١٦
٤-	المطلب الثاني : أهمية إصلاح التعليم العالي (مبررات - مستلزمات)	١٧- ٢٧
٥-	المبحث الثاني : الازمة المالية في العراق واثارها على إصلاح التعليم العالي	٢٨
٦-	المطلب الأول : الفرع الأول : ماهية الأزمة المالية الفرع الثاني : أسباب الأزمة المالية وطرق معالجتها	 ٢٩ ٣٠- ٣٩
٧-	المطلب الثاني : آثار الأزمة المالية على إصلاح التعليم العالي في العراق	٤٠- ٤٣
٨-	الخاتمة	٤٤- ٤٥
٩-	المصادر	٤٦- ٤٧

اقرار المشرف

اشهد أن البحث الموسوم بـ(الإصلاح في التعليم العالي في العراق ومعضلة الأزمة المالية) للطالبـــــة (فاطمة عبدالله علي) قد تم تحت اشرافي في كلية القانون والعلوم الاساسية / قسم القانون وهو جزء من نيل شهادة البكلوريوس في القانون .

التوقيع :

اسم المشرف :

التاريخ:

((المقدمة))

أولا: التعريف بالبحث

أصبح من المسلم به أن نعيش حاليا ما يسمى بعصر المعلوماتية والثروة التكنولوجية المتسارعة ومن مؤشرات ذلك هو الكم الهائل من المعلومات والانجازات العلمية التي أصبحت ممكنة التداول ، وسريعته بفضل وسائل الاتصالات الحديثة من شبكة أنترنت ،وقنوات فضائية ، والاتصالات بالأقمار الصناعية ، والسمة الابرز لعصرنا

هي دخول منجزات العلم والتكنولوجيا في مفصل من مفاصل الحياة ، للمنجزات العلمية والتكنولوجية والاهم من ذلك هو مقدار انتاجها لتلك المنجزات .

أن ذلك أدى الى تنامي دور الجامعات في المجتمعات الحديثة ليس باعتبارها مراكز الاشعاع الفكري والعلمي فحسب بل هي كونها مراكز للخلق والابداع والمساهمة في التنمية الاقتصادية والانسانية والارتقاء بالمجتمع من خلال توظيف امثل للموارد الطبيعية والبشرية .

ثانيا : أهمية البحث

١- معرفة معنى الاصلاح في التعليم العالي ومعرفة المعنى الذي يتناوله موضوع هذا البحث .

٢- بيان اهمية اصلاحه من حيث التبرير والمستلزمات التي يحتاجها الطالب في الجامعة

٣- بيان مشكلة التعليم واقتراح الحلول اللازمة لسد النقص قدر الامكان .

ثالثا : مشكلة البحث

لا أحد يفكر ان موضوع اصلاح التعليم العالي في العراق ومعضلة الازمة المالية .ومنها مشكلة تدهور التعليم العالي ،من المواضيع الحديثة وبالتالي فان البحث فيه لا يخلو من الصعوبات التي تعرقل سير البحث .

وفي عراقنا الحبيب ونتيجة للظروف العصيبة التي مررنا بها متمثلة بثلاث حروب كارثية واكثر من ١٢ سنة حصار ، ومن ثم ظروف الاحتلال ،فان البنى التحتية تعرضت الى دمار شامل وتخريب مروع تركت اثارا سلبية هائلة على البنى الفوقية لمجتمعنا متمثلة بمراكز الثقافة والعلم والابداع وعلى راسها الجامعات ومعاهد التعليم العالي باعتبارها قمة الهرم الفوقي .

وكل هذه الامور تصعب على الباحث مهمته في أعمال بحثه .

رابعا : تقسيم البحث

وسوف نبحث في هذا الموضوع مبحثين هما :

المبحث الاول : مشكلة التعليم العالي في العراق وأهمية الاصلاح ويتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين :

المطلب الاول : اسباب تدهور التعليم العالي في العراق

المطلب الثاني : اهمية اصلاح التعليم العالي (مبرراته – مستلزماته).

المبحث الثاني : الازمة المالية في العراق وآثارها على اصلاح التعليم العالي ، ويقسم الى مطلبين هما :

المطلب الاول : ماهية الازمة المالية وأهم أسبابها وطرق معالجتها .

المطلب الثاني : أثار ألازمة المالية على اصلاح التعليم العالي في العراق .

المبحث الاول

مشكلة التعليم العالي في العراق وأهمية الاصلاح

عانى التعليم العالي في العراق بكل جوانبه من مشاكل عدة ،تضاعفت بشكل ملحوظ في العقود الاخيرة .اذ ادى الحصار الاقتصادي في عقد التسعينات من القرن الماضي وعمليات النهب والخراب والتدمير بعد تغيير النظام السابق عام ٢٠٠٣الى انهياره التام . ومن الاهمية الاسراع بالعمل في هذا القطاع لإعطاء الثقة للمجتمع بوجود عصر جديد وعودة الحياة الطبيعية ،وفضلا عن اهمية دور التعليم العالي في العراق الجديد لإرساء الاسس الصحية لمفاهيم المجتمع الحديث والتطلع بتفاؤل كبير للفترة القادمة يناقش المبحث مشاكل التعليم العالي في العراق من حيث الاسلوب والطريقة والمحتوى ومكونات الجامعة العصرية وادواتها الحديثة ويقترح استراتيجية واضحة من خطط قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى للإصلاحات الضرورية لهذا القطاع .وسوف يتم تقسيم هذا المبحث الفى مطلبين هما :

المطلب الاول : أسباب تدهور التعليم العالي في العراق .

المطلب الثاني : أهمية أصلاح التعليم العالي (مبرراته . ومستلزماته)

المطلب الاول

أسباب تدهور التعليم العالي في العراق

تأتي أهمية اصلاح التعليم العالي بشكل خاص باعتباره الادارة الاستراتيجية التي يعتمد عليها في تقدم المجتمعات وحل مشاكلها الحاضرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وصنع مستقبلها وترسيخ مكانتها بين الامم في عصر لا يعترف الابا لاقوياء والاقوياء في هذا العصر هم اولئك الذين امتلكوا ناصية العلم والتكنولوجيا ، والحث العلمي . والتي كانت النظم العلمية وخاصة العالية من ورائها ومن العوامل التي ساعدت على تطويرها ونحن اذا ما تتبعنا تاريخ النهضات الاقتصادية للدول المتقدمة فأننا نجدها ترجع من قريب او بعيد الى عوامل التربية والتعليم والتأهيل الى النظم التعليمية المتطورة . والى التعليم العالي بشكل خاص .

ولذلك وللأسباب المذكورة اعلاه أصبح الاتفاق على التعليم بصورة عامة وعلى العالي والبحث العلمي بشكل خاص هو من أسباب الاستثمار ذو العوائد طويلة الامد ،وليست من باب الاستهلاك على نسق ما ينفق على السلع والبضائع الكمالية ، وأن ما ينفق على التعليم هو توظيف مثمر للموارد ويؤدي للموارد ويؤتي ثماره مضاعفة ويؤدي الى ان احسن استخدامها الى عائدات اقتصادية تفوق المشروعات الصناعية والزراعية وسواها .وقد أكدت الدراسات ذات العلاقة بالاقتصاد التربوي والتي قام بها دينون الامريكي وسترومليين الروسي وهي تؤكد جميعها أن الزيادة في الانتاج لا تعود فقط لزيادة رأِس المال واليد العاملة بل يرجع الى عوامل التقدم التقني والمعلوماتي وما وراءه من أعداد وتدريب وتعليم للموارد البشرية ونستطيع القول ،أن مستوى التعليم العالي في العراق عند نهاية عقد السبعينيات مقارنة مع جامعات المنطقة عند

ما كان هناك ست جامعات فقط هي (بغداد والمستنصرية والتكنولوجيا والموصل والبصرة والسليمانية) ولكن الاوضاع السياسية العامة كانت تحمل في طياتها نذير شؤم تجسده سياسات التبعيث والتضييق على الحريات الاكاديمية للأساتذة وتحويل مؤسسات التعليم العالي الى بؤر للدعاية السياسية للحزب الحاكم مما أضل بمعايير النزاهة والجودة وأفسد البحث العلمي وغاياته في هذه المؤسسات تلتها سنوات من الحروب العبيثة التي أقدم عليها النظام وسنوات حصار وتجويع اوقعت هذه المؤسسات في شلليه كاملة عن اداء دورها فب خدمة المجتمع و البحث العلمي وقد بدأت في عقد الثمانينات و التسعينات ملامح الهجرة للكادر التدريسي الى الدول العربية وترك الجامعات على خلفية تردي الاوضاع الاقتصادية و المعيشية العامة (١) . ويجب الاشارة هنا الى ان ٨٠ بالمائة من مؤسسات التعليم العالي في العراق تعرضت للتدمير والتخريب والنهب منذ بدء الاحتلال الامريكي عام ٢٠٠٣ و عملية اعادة الاعمار الجارية تشمل فقط اربعين بالمائة من مؤسسات التعليم ،بينما تتواصل هجرة الاساتذة الى المناطق الاخرى حيث قادر حوالي اربعين بالمائة منهم منذ عام ١٩٩٠ والتي بلغت عشرات الالوف كما قارب عدد ضحايا الارهاب والاغتيال منذ سقوط النظام السابق ٣٠٠ كادر شملت كبار التدريسيين والاكاديميين من مختلف جامعات وكليات العراق .وقد تكثفت حملة الارهاب ضد الاكاديميين في منتصف العام ٢٠٠٥ وبلغت ذروتها في عام ٢٠٠٦ –٢٠٠٧ مما ادى الى هجرة جماعية لعشرات الالاف من المفكرين والعلماء والفنيين العراقيين وعائلاتهم . ويمكن ايجاز ابرز ملامح أسباب قطاع التعليم العالي والحث العلمي فيما يأتي :-

اولا – أسباب أمنية :

١– التدهور الامني المستمر لمؤسسات التعليم العالي وتدخل رجالات الاحزاب السياسية والمليشيات الطائفية في شؤون التعليم العالي أدى ذلك الى هجرة الكادر التدريسي .

٢– الاجراءات التعسفية في أقاله او أحاله الكادر التدريسي الجامعي من درجات علمية (أستاذ وأستاذ مساعد) على التقاعد وذلك لكبر السن أو عدم الكفاءة .

٣– تدهور البنية التحتية اللازمة لتطوير التعليم العالي من مكتبات علمية ومختبرات وشبكة أنترنت ومصادر المعلومات المختلفة وقد تعرض الكثير منها الى الحرق والاتلاف الكامل والى التخريب والسرقات المقصودة لإفراغ الجامعات من محتواها المتمثل بالمراجع والكتب والابحاث والمقررات الدراسية بمختلف التخصصات وغلق أقساما للدراسات العليا بكاملها تحت ذريعة عدم توفر الكادر التدريسي اللازم لها .

٤– تغييب الكليات الانسانية والتضييق على دورها المهم في الحياة الثقافية العامة عبر الحد وعرقلة أنشطتها المختلفة التي يفترض لها أن تسهم بإشاعة ونشر قيم التسامح والعدل والحق ومكافحة الارهاب .

ثانيا – أسباب مالية :

استشراء الفساد بمختلف مظاهر الادارية والمالية من محسوبية ومنسوبيه وسرقة الاموال المخصصة لهذا القطاع وتزوير للشهادات والتلاعب بسجلات الدرجات من خلال ممارسة الضغط والابتزاز على ادارات الاقسام الدراسية وعمادة الكليات لمنح أضعاف التحصيل ما لا يستحقوه أضعاف المتفوقين دراسيا والعبث بدرجاتهم بدوافع

الانتقام الثأر بواجهات مختلفة .سياسية ومذهبية وطائفية وغيرها وضعف الانفاق على التعليم العالي والبحث العلمي باعتباره دعامة أساسية لا عادة بنيته التحتية وأقامه المشاريع البحثية والتعليمية المتقدمة وبالتالي فأن اي نوايا للإصلاح دون توفير الاموال اللازمة هي نوايا باطلة وقد تعكس بنفس الوقت رؤى مختلفة للقيادات التربوية والتي ترى ان ما يصرف على التعليم هو من باب الاستهلاك الغير ضروري وليست الاستثمار طويل الامد .

ثالثا – أسباب دينية :

تشير الكثير من المقابلات الميدانية التي أجريت مع أِساتذة وقيادات أداريه وطلابية الى أن الكثير من مؤسسات التعليم العالي تحولت الى مؤسسات مصغرة للمساجد والحسينيات والجوامع تجري فيها الشعائر والاحتفالات والطقوس الدينية على نسق ما يجري في المساجد والجوامع ،وكأن لم يكفي الالاف من المساجد والجوامع المنتشرة خارج الجامعات حتى أن العديد من المختبرات العلمية تحولت الى حسينيات لزمرة هذا الحزب السياسي الطائفي أو ذاك ولكي تتحول بالتدريج الى بؤر للفساد والاحتقان الطائفي والمنهجي وللتفرقة بين الطلاب حيث تسيطر كل مليشيا حزبية على أحدى الكليات ومرافقها داخل الجامعة وانتشار صور المعممين في أروقة الكليات والجامعات والشعارات الدينية الطائفية الاستفزازية والعبث بمسميات هذه المؤسسات وتسميتها برموز قيادات احزاب الطوائف انه امتهان للحرية الاكاديمية وتسيس للمؤسسات العلمية وزجها في الصراعات الدينية والمذهبية والطائفية .

ويلاحظ الباحث ان أحد الاسباب يتمثل في أتساع عمليات السوق الى نظم الجامعة وافترض صانعوا السياسة ان هذا يعد افضل الوسائل الى توسيع التباين المؤسساتي

فقد زادوا المنافسة للحصول على تمويل اضافي واستخدموا بشكل متكرر ادوات تقويمية لدعم ذلك مثل جودة اساليب التدريس وجداول اداء البحث العمل المؤسساتي والسبب الاخر يتمثل بدعم تقدم التحرك في اتجاه التجانس المؤسساتي في وجود اعراف وقيم أكاديمية مشتركة في نظم الجامعات تتمسك بها على الاقل بعض الكليات كلما كان تأثير هذه الاعراف قويا قلت نسبة التباين والنوع وكذلك في حالة تغلب السمات الحالية للتعليم العالي هناك هاجس لوجود خطر متمثل من انقسام نظام التعليم بشكل خاص وعام الى قسمين متنافرين لا يمت أحدهما للآخر بأي صلة هما (التعليم الخاص) الذي يبحث بالدرجة الاساس على عوائد الربحية كهدف أساس ويكون في نفس الوقت مكلفا لا يدخله الا أصحاب الدخول المرتفعة وهم الان الاقلية والثاني (التعليم الحكومي) الذي يمتاز نوعا ما بالتخلف وعدم مسايرة التطورات العلمية الحاصلة وقد يكون هذا مكلفا للفئات الفقيرة في ضوء السياسات المتبعة (استرداد التكاليف) التي بدأت يعتمدها العراق في ضوء برامج الاصلاحات الاقتصادية واستشراء ظاهرة الدروس الخصوصية في الجامعات العراقية وأوشك أن يصح وسيلة للتكريس يتسم التفاوت الاجتماعي من حيث ان الفقر على ان يولد فيه ان يرثه .وأصبح العراق يتسم بتدني التحصيل المعرفي وضعف القدرات التحليلية والابتكارية وزيادة التدهور فيها وقد تكون من أكثر الازمات التي يمكن أن تواجه التعليم العالي في الوقت الحالي هي عدم قدرة التعليم على توفير متطلبات تنمية المجتمع .

ويرى الباحث من وراء ذلك ضعف التعليم العالي في العراق ،غياب الادارة الجيدة التي يمكنها قيادة البحث العلمي وعدم توافر الاهتمام النفسي والاجتماعي لدى الباحثين وضعف الروح الجماعية التي اصبحت لازمة لأجراء البحوث والتعليم العالي

فالتعليم العالي يعاني من ذلك غياب رؤية شاملة وخطة شاملة تدهور النوعية وتغليب الكم على النوع ،مركزية ادارية معيقة وتنظيم اكاديمي مشتت للطاقات والاموال وركود مزمن وضعف في تأمين حاجات الاقتصاد والمجتمع والتنمية والزيادة الهائلة في طالبي الانخراط في التعليم العالي وانخفاض مستوى التعليم العام الثانوي الذي ادى الى هبوط الجامعات العراقية والتخلف الكبير في اساليب التعليم التقليدية القائمة على الاهتمام بالكم دون الكيف مما جعل التعليم العالي غير قادر على الاستجابة لمتطلبات التنمية الدائمة ورفد سوق العمل بالكوادر الكفؤة وكذلك يرى الباحث غياب سياسة علمية واضحة تنظم التعليم العالي والبحث العلمي لتوجه الموارد وتستثمر الطاقات المتاحة حسب الاولويات اذ انه لا يكفي تخصيص جزء محدد من الميزانية السنوية للبحث العلمي فقط ولكن لابد من دراسة ومعرفة افضل الاساليب وانجح الطرائق للاستفادة من هذه الاستثمارات في مناخاتنا السياسية والاجتماعية السائدة . كما ان الحكومة العراقية لاتزال شبه عاجزة عن تحديد اساليب واليات عمل مناسبة لتحقيق تلك الطموحات الكبيرة في بناء مستقبل وجيل علمي قادر على تلبية احتياجات وجودة الحيوي والايفاء بمتطلبات الحياة المتسارعة والمتطورة لذلك من الطبيعي والحال هذه ان يسود الوسط العلمي التخبط والفوضى .وكذلك ضعف استراتيجيات التحديث وعدم فاعليتها في تعظيم الاستثمارات العلمية المفيدة ((تكوين رأس المال الاقتصادي والعلمي والتقني والفكري والاجتماعي وتحرير الشعوب من الخوف والجمود والامية والمحسوبية والشعور بالضعف والنقص)) .

وايضا انعدام الحريات الاكاديمية والفكرية العامة في المجتمع وعدم توفير المناخ السياسي الملائم للأبداع والحداثة العلمية والاقتصادية بأطلاق حريات الافراد وتوفير أمكانيات المشاركة الفعلية أمامهم سواء النخب العلمية أو من مختلف قطاعات

الشعب الاخرى وضعف وتفكك المجتمع العلمي والتقني العراقي وضعف مراكز المعلومات وخدمات التوثيق والمكتبات الاساسية للحراك الاجتماعي والاقتصادي الذي يفترض ان يشكل القاعدة الصلبة لقيام البحوث العلمية . وهشاشة وضعف البنية المؤسساتية والعلمية العربية وعدم قدرتها العلمية على تحقيق ادنى معدلات الاستجابة الفاعلة والمؤثرة للتحديات التقنية الهائلة .وكذلك يلاحظ الباحث ضعف المستويات الاكاديمية على صعيد قبول الطلاب في الجامعات وضعف مستويات الترقية بالنسبة لأعضاء الهيئة التدريسية وعدم موضوعتيها وقلة المشاركة المنتجة في المؤتمرات الدولية من اجل الاستفادة وتبادل الخبرات والنتائج المهمة وسرعة تطبيق الاستخلاصات والانتفاع بها .

وكذلك نقص مردودية الباحث العربي وتخاذله عن البحث والعمل نظرا لقلة تعويضه وحافزه المادي والمعنوي .

المطلب الثاني

أهمية أصلاح التعليم العالي (المبررات والمستلزمات)

أن غياب الاستراتيجية واضحة للبحث العلمي في ضوء احتياجات المجتمع المحلي لها . حيث أ، المبادرة الفردية للباحث والاستاذ تلعب في تقرير ذلك .ومعظمها يجري لأغراض الترقية العلمية اولا لأغراض متخصصة لدعم وتمويل البحوث ،وضعف القاعدة المعلوماتية .وعدم وجود مراكز وهيئات للتنسيق بين المؤسسات البحثية . وضعف الحرية الاكاديمية كتلك التي يتمتع بها الباحث في بلدان العالم الديمقراطي وعدم تفهم او انعدام دور القطاع الخاص ومشاركته في الانشطة العلمية حيث لايزال قطاعا متخلفا يركز على الربحية السريعة والسهلة ولا يعي حقيقة واهمية البحث العلمي في تطويره مبررات ومستلزمات اصلاح التعليم العالي .ان مبررات اصلاح نظام التعليم العالي في العراق كثيرة وقد لا يسع المجال للحديث عنها في هذه الورقة البحثية المتواضعة الا اننا يمكن اختزالها بالمبررات والاسباب الاتية :-

١- لقد أنقطع الراق عن الثورة المعرفية والمعلوماتية لعقود بفعل سياسات النظام السابق وطبيعة حكومته ذات الحزب الواحد التي فرضت حصارا على مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي . واعتبرت ان ما يصدر عن الحزب وقيادته الحكيمة هو المصدر الاول و الأخير للمعلومات ومصداقيتها في مختلف العلوم وبهذا كان النظام السابق بمعزل عن الثورة المتزايدة وما تفرضه من زخم التحديات والسرعة القائمة في أنتاج هذه المعرفة وتطبيقها في مناحي الحياة المختلفة ، وقد تناسى النظام السابق والاحزاب السياسية الحاكمة اليوم والمليشيات الطائفية أن امتلاك المعرفة لا سلاح يمثل القوة التي بموجبها تصنف الدول ومستوى رقيها وتقدمها وأن

السبق في عالمنا المعاصر مرهون بامتلاك المعرفة كما أن، مجتمع المعرفة يقوم على قاعدتين هما البحث العلمي المبدع والتطبيق التقني المبتكر المتمثل بالعلم والتكنولوجيا .

٢- ان البيئة الدولية المعاصرة تشهد ازدياد مضطردا في دور العلم والمعرفة وتأثيرها على مجريات العلاقة الدولية ارتباطا بظاهرة العولمة وتأكل حوجز السيادة التقليدية وهيمنة ثورة المعلومات وعلى ما يبدو فان العراق مهيأ للانفتاح عليها في ظل اقتصاديات السوق الحر باختلاف النوايا والتوجهات ففي دولة الفساد قد يكون الانفتاح بشكل فرصا مواتية ومضاعفة لسرقة المال العام ونهبه وفي الدول المستقرة تكون الفرصة أعظم للاستفادة من منجزات التطور العلمي والتكنولوجي وتقنية المعلومات وفي الحالة الاخيرة تظهر اهمية تطوير التعليم العالي والبحث العلمي لمواجهة تيارات العولمة الجارفة من خلال رفع مستوى الكفاءات الفردية العلمية والمهنية والبحثية [١].

٣- ان عصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وثورة المعرفة يستدعي بالضرورة الى تعليم يؤدي الى تطوير وتنمية قدرات الافراد على قاعدة التعليم المستديم والمستمر مدى الحياة بما يؤدي الى الوصول الى المعلومات وتنظيمها وحسن استخدامها والاطلاع عليها في عقر ديارها وحسن استخدامها في التفكير والتعبير والاتصال والعمل وبناء العلاقات في عصر يتسم بتناقض الموارد غير المتجددة من طاقات وخدمات وبالتالي فأن على التعليم والعالي منه بشكل خاص ان ينتقل بالمجتمع من الصناعات التقليدية الى صناعات حديثة ومن التنظيم الهرمي الى التنظيم الشبكي ومن النمطية الى التميز ومن الخيار الواحد الى الخيارات المتعددة

[١] د. عامر صالح : مصدر سابق ، ص٢٢

والعراق اليوم اكثر من اي وقت مضى يحتاج الى هذه الانتقالية لاعادة هيكلته بعد حرمان طويل الامد من المعرفة العلمية وحسن استخدامها .

٤- ان ضرورات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الشاملة في مجتمع ينشد الديمقراطية الحق يستدعي اعادة النظر جذريا في نظام التعليم العالي بمختلف عناصره المكونة ابتداء من الناهج وطرائق التدريس والتخصصات الانسانية والعلمية واعادة بنائها على ضوء ما هو مستجد في ميادين هذه العلوم وتعزيز الحريات الاكاديمية والدفاع عنها وصيانة الحرم الجامعي من خلال تدخلات الاحزاب والمليشيات المسلحة ، والارتقاء بمستويات البحث العلمي بما يخدم حل معضلات التنمية الشاملة والابتعاد عن الارتجال والعشوائية في تقرير سياسات هذا القطاع والاخذ باستراتيجية واضحة المعالم في الاصلاح تستند الى أفضل ما أفرزته تجارب البلدان المتطورة في هذا المجال .

٥- أن استمرار تدهور مؤسسات التعليم العالي أدى الى عدم مقدرتها في أداء رسالتها الحضارية والثقافية وسط مناخ سياسي وتعليمي أستمر لعقود لا يساعد على استقرار العمل وترسيخ تقاليده في هذه المؤسسات ولا يدعم الاصلاح والتطوير حتى أن وجد في ظل منظومة سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة ،ومن هنا تأتي المبررات القوية لانتشال واصلاح هذا القطاع في ظروف التغيير الجديد والتي يفترض أن ينتقل فيها البلد انتقاله جادة عن طريق تعزيز مكانة العلم والمعرفة في حياة المجتمع .

أن مبررات اصلاح التعليم العالي في العراق لا تعني بالضرورة الشروع به ولكنها تشكل خطوة الاحساس الضروري بجدواه وان أي اصلاح حقيقي في مجال التربية والتعليم العالي والبحث العلمي لا يمكن ان يحقق الاهداف المرجوة منه الا اذا جاء كجزء من عملية اصلاحية شاملة تشمل المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية وخاصة في ظل التأثير المتبادل والمتفاعل بين هذه المجالات ،وان الشروع الحقيقي في عملية الاصلاح يجب ان يتزامن مع توفير مستلزماته الاساسية ، ولعل ابرزها ما يأتي :-

١- الخطاب السياسي الرسمي : ان عملية الاصلاح تتأثر كثيرا بقناعات وايمان القيادة السياسية والاحزاب الحاكمة وفلسفتها التربوية ،وبالتالي يجب ان تتوفر الاهلية الفكرية لهذه الاحزاب والتي تنظر الى التعليم واصلاحه في اطار عملية اصلاح شاملة تحتوي كل جوانب منظومة المجتمع المختلفة وانطلاقا من ان التعليم يشكل ركيزة اساسية من ركائز الامن القومي والوطني والسلم الاجتماعي ورافدا اساسيا من روافد تجفيف الارهاب عبر اشاعة قيم التسامح والولاء للوطن .

٢- الاصلاح الاقتصادي : يتداخل الاصلاح الاقتصادي مع الاصلاح التربوي والتعليمي وخاصة مع مؤسساته العالية ففي الوقت الذي يوفر فيه الاصح الاقتصادي فرصا مؤاتيه لنمو التعليم العالي من خلال توفير مصادر متنوعة لتمويله فان التعليم العالي يستجيب لضرورات الاصلاح لاقتصادي عبر اعادة النظر بمنظومة التعليم وارتقاء بمستويات البحث العلمي وتوفير فرص النمو المهني والاكاديمي للكادر التدريسي بما يساعد على تقديم افضل الخريجين في مختلف التخصصات لا نجاز خطط الاصلاح الاقتصادي والتنمية الشاملة .

٣- الاصلاح السياسي : أن النظام السياسي له تأثير كبير على كافة أنظمة المجتمع الاخرى من حيث تحديد الاهداف والسياسات والاجراءات وان نظام التوافقات السياسية او المحاصصات الطائفية او الاثنية به اليوم في العراق هو نظام معرقل لاستقرار مؤسسات الدولة وسياستها العامة على مدى طويل حيث يرتبط بطبيعته المؤقتة والانية والانانية ولا يرتبط بالأهداف الكبرى للمجتمع وتطلعاته اضافة الى بيئته المواتية لانتشار المحسوبية والمنسوبة والفساد ،مما يضع فرص الاصلاح والاستقرار السياسي اللازمة لتطوير العملية التعليمية ويفقد افضل استراتيجيات الاصلاح فاعليتها وجدواها .[١]

٤- الاصلاح الاجتماعي : تتأثر عملية الاصلاح الاجتماعي بمجمل العادات والتقاليد والقيم وتبلور موقفا ازاء التعليم فهي قد تلعب دور المعرقل للإصلاح والتعليم وافساد دوره في التنمية الاقتصادية والبشرية وفي ظروف العراق حيث الامية والتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفساد وحيث يشيع عدم الثقة والاكتراث بجدوى اي مشروع اصلاحي يجب ان تلعب مؤسسات المجتمع المدني والاحزاب السياسية التقدمية دورا متعاطفا عبر اعلامها وصحافتها لتكريس القيم الايجابية اتجاه عملية الاصلاح به وخلق الاتجاهات الايجابية نحو التعليم والثقافة والارتقاء بالمستوى العقلي والفكري والمهني .

٥- دور المؤسسة الدينية : على المؤسسة الدينية ان تقوم بدور ايجابي يخدم مصالح البلد في قصايا كبرى مثل الثقافة والتعليم والفكر وخاصة في مؤسسات التعليم العالي ، وان يكون لهل دورا واضحا في ردع من تسول له نفسه بتحويل هذه المؤسسات الى جوامع او حسينيات او بؤر للصراعات المذهبية والطائفية .

---

[١]- د.عامر صالح : مصدر سابق ،ص٢٥

وعلى المرجعيات الدينية وبحكم تأثيرها اليوم في حياة الناس ان تسهم بشكل كبير في تعزيز استقلالية الجامعات عبر فتاوى وتعليمات واضحة بهذا الخصوص بعيدا عن ضغوطات احزاب الاسلام السياسي وطوائفه المتصارعة للعبث في هذه المؤسسات واستقرارها ، فالمؤسسة الدينية مطالبة اليوم أكثر من اي وقت مضى بلعب الدور المتميز في استقرار مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي عبر سلطتها الدينية الرادعة .

٦- أصلاح القيادات التربوية : لايمكن الحديث عن أصلاح التعليم دون الحديث اولا عن أصلاح القيادات المتمثلة في الادارة التربوية والكادر التدريسي والفنيين وغيره وأن أجمل ، وافضل خطط الاصلاح للتربويين ،لذا فأن التربويون الذين يستقلون لادارة عملية الاصلاح هم في أمس الحاجة للاصلاح ضمن معايير الولاء للوطن والاعتزاز به دون الولاء للطائفة أو الحزب السياسي المعني وأجتثاث الفاسدين منهم والمزورين وسارقي المال العام .

٧- ويلاحظ الباحث في اصلاح التعليم الاكتفاء بجامعة واحدة لكل محافظة عراقية والتوسع في الكليات التخصصية حسب متطلبات التكنولوجيا الحديثة .

٨- أنشاء مجلس علمي في كل جامعة وحسب حاجات التنمية في المحافظة .

٩- أنشاء مركز أو مراكز بحوث في كل كلية وحسب ما تواجهه المحافظة من مشاكل علمية وفنية وسوقية تقتضي وجود هذه المراكز .[١]

---

[١] - د .عامر صالح :مصدر سابق ،ص٢٥-٢٦

٢- د. محمد الربيعي أصلاح التعليم العالي قصة لاتحتمل التأجيل ،بحث منشور في النقابة الوطنية للصحفيين لسنة ٢٠١٣،ص٣٥

١٠- ويرى الباحث هناك مجموعة من الافكار المطروحة منها فتح قنوات تمويل خاصة للتعليم الجامعي الحكومي من خلال تسويق بعض الخدمات التي يمكن ان يقوم بها مثل مراكز البحوث التي يمكن ان تقبل تبرعات من رجال الاعمال وفكرة اخرى تتمثل في انشاء جامعي بمصروفات كاملة يدفعها الطلاب حتى ينهض بمتطلبات العملية التعليمية ويتيح الفرصة امام جميع الطلاب للتحصيل العلمي الجيد وفكرة اخرى تتمثل في قيام الجامعات الحكومية الحالية بانشاء جامعة خاصة (اهلية) بمصروفات معقولة لحسابها الخاص بحيث تفيد المردود المالي لتحسين أدائها .

١١-ترشيد سياسة التعليم العالي و تحسين فعاليته الداخلية و الخارجية و تحقيق الاستخدام الامثل للمصادر و ترشيد الصرفيات و تعظيم الموارد المالية .

١٢- تحسين جدة التعليم و رفع مستوى مخرجات التعليم وزيادة الاهمية الاجتماعية للوظائف التنموية للتعليم العالي .

١٣- طباعة الاطاريح المؤلفات العلمية ونشرها واتاهتها لطلبة الدراسات الجامعية من خلال الاشتراك مع الجامعات الاجنبية .

١٤- اصدار تعميم وزاري يمنع من استخدام المحاضرات المكتوبة باليد و يمنع املاء المحاضرات او قراءتها على مسامح الطلبة لان الطلبة يعرفون القراءة و الكتابة

١٥- تخصيص مكان مناسب لكل عضو هيئة تدريس قبل مباشرته بالعمل ليستطيع ان يؤا فيه و يكتب و يتأمل استشاراته لطلبته .

١٦- الاسراع بتأسيس كليات او عمادات للبحث العلمي و الدراسات العليا في كل جامعة كبيرة (كجامعات البصرة و بغداد و المستنصرية)او كلية او عمادة واحد لكا ثلاث او اربع جامعات متقاربة جغرافيا لتكون مسؤولية عن البحث العلمي و الدراسات العليا (الدبلوم العالي و الماجستير و الدكتوراه و تدريب اساتذة و تطوير خبراتهم و مهاراتهم .

١٧-العمل على تشغيل الطلبة المحتاجين للعمل و الدعم المادي في مؤسسات الجامعات (في المكتبة ،مطاعم الجامعة ،حراستها، ملاعبها ... الخ) لتوفير مصدر الرزق الحلال الناتج عن العمل والابتعاد عن البحث عن رواتب ومكافئات وصدقات من غير تقديم خدمة للجامعة والمجتمع .[١]

١٨- المستلزمات الدراسية والمختبرات : من المؤكد ان مناهج دراسية متطورة تحتاج الى مستلزمات دراسية ومختبرات لكي تكون العملية التعليمية متكاملة وفاعلة في تخريج طلبة مؤهلين لنقل الخبرة العلمية الى واقع التطبيق ومتطلبات التنمية .ومجهزة بأحدث وسائل التعليم ومختبرات وورش مزودة بالأجهزة والمعدات اللازمة لإكساب الطالب الخبرة العلمية وتطوير الملكات التطبيقية بالإضافة الى المستلزمات التكميلية من قاعات للنشاطات الرياضية ونواد ومطاعم وغيرها .

١٩- المكتبات نظرا لما تعانيه مكتبات جامعاتنا وخاصة الفية منها من نقص كبير في الكتب والمراجع والدوريات وخاصة الحديثة منها فأن الحاجة ماسة وملحة لتجهيز

---

[١] - د.حامد طاهر :المصدر السابق ،ص١١

٢- د. محمد الربيعي :المصدر السابق ،ص٤٠

٣- د. كاظم عبد نور : اصلاح التعليم العالي العراقي ،بحث منشور في جريدة الصباح ،لسنة ٢٠٠٧ ، ص ١٠٥- ١١٠

هذه المكتبات وبشكل فوري بأحدث الكتب والدوريات العلمية الرصينة ،بالإضافة الى الخدمات التكميلية من اتصالات عن طريق شبكة الانترنت وتوفير قواعد للبيانات واقراص مكتنزة . ولا يقل اهمية عن ذلك تطوير ابنية المكتبات وتوفير الاجواء الدراسية المناسبة فيها .

٢٠- الاقسام الداخلية : انما هو متوفر من اقسام داخلية لا يغطي كل اعداد الطلبة المحتاجين اليها ولا يحتوي على تجهيزات كافية لتوفير مناخ دراسي ملائم لذلك فان الاقسام الداخلية تحتاج الى اعتمادات مالية ضخمة وجهاز اداري كفوء لإدامتها وتطويرها .

ويلاحظ الباحث تحديث هيكلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من حيث الاقسام والتخصصات المختلفة والعمل على تعزيز الامن والاستقرار داخل الجامعات والمعاهد العالية وابعادها عن الصراعات السياسية والمذهبية والطائفية وتعزيز استقلالية الجامعات وحماية الحرية الاكاديمية والحرم الجامعي واعادة النظر في المناهج الدراسية والتخصصات المختلفة بما ينسجم مع التوقعات المستقبلية وحاجة البلد لمختلف الاختصاصات والكفاءات العلمية والمهنية والادارية وانتهاج سياسة واضحة وحكيمة للتنسيق مع الكليات والجامعات الاهلية بما يضمن تحقيق رؤيا متكاملة لكلا القطاعين وتجنب التكرارغير المفيد في نشأت الكليات او التخصصات المختلفة .[١]

[١] – د. أحمد محمود عبد اللطيف : التعليم العالي في العراق بين الواقع والطموح ،كلية العلوم /جامعة بابل ،لسنة ٢٠١٦،ص٦٥.

٢– د . عامر صالح : مصدر سابق ، ص٣٥ .

المبحث الثاني

الازمة المالية في العراق واثارها على اصلاح التعليم العالي

ان العراق يخسر ٢٠%من احتياطه النقدي بفعل الازمة المالية وبغداد قد تضطر لخفض قيمة الدينار .كشفت شبكة (بلومبيرغ) المتخصصة في الشؤون الاقتصادية ان احتياطي العراق الذي يشرف عليه البنك المركزي انخفض بنحو ٢٠ % ليصل الى ٥٩ مليار دولار بفعل الازمة المالية المرتبطة بانخفاض اسعار النفط متوقعة ان تنعكس هذه الازمة على زحم الحرب ضد تنظيم (داعش) ما قد يجبر بغداد على خفض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار وتقول الشبكة في تقرير لها انه عادة ما تأتي الازمات المالية من عواقب وخيمة للبلدان فيما التاثير الذي تمثله ازمة العراق الحالية يظهر كيف يمكن ان يكون البلدان عميقا حد الصدمة على الاقتصاد والاسواق .

وتضيف في واقع الحال يكمن للمتغيرات في اسعار تبادل العملات الاجنبية التي تتأثر نتيجة لتغير سعر قطرة من النفط الخام ان تسبب في عملية اعادة تقييم للدينار العراقي مع مخاطر جدية تصبح معها الحرب ضد تنظيم داعش اكثر خطورة وصعوبة مشيرة الى أن العراق الذي يعد ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية ضمن مجموعة الدول المصدرة للنفط اوبك يعتمد كليا على عوائد هذا النفط بغية تمويل عملياته في الميدان الى جانب الاضطرابات التي تعصف باقتصاده على حد سواء . ويتم تقسيم هذا المبحث الى مطلبين .

المطلب الاول : ماهية الازمة المالية وأهم أسبابها وطرق معالجتها .

المطلب الثاني : أثار الازمة المالية على اصلاح التعليم العالي في العراق .

المطلب الاول

ماهية الازمة المالية وأهم أسبابها وطرق معالجتها

اولا :- ماهية الازمة المالية

ممكن التطرق الى الازمة العالمية بصورة مختصرة وهي حالة اضطراب مالي يفضي الى تعرض المتعاملين في الاسواق المالية لمشكلات للسيولة واعسار ،مما يستدعي تدخل السلطات لاحتواء تلك الاوضاع وقد تأخذ شكل أزمة مديونية أو أزمة عملات أو مصرفية .

اما بخصوص الازمة المالية في العراق تتلخص بالاتي :-

فيمكن التطرق الى الازمة الاقتصادية تحدث في العديد من البلدان يعاني البعض منها كثيرا بحسب قوتها الاقتصادية والكمية الوفيرة من الثروات الطبيعية وحجم استغلالها بشكل متوازن وكانت تلك الازمات سببا في فشل الحركة الاقتصادية في العديد من الدول أما في العراق فسبب الازمة الاقتصادية تختلف عن باقي دول العالم اساسها الفساد الحكومي من حيث المبالغ التي تسرق من المواطن لمصلحة الفاسدين وقد تكون الاسباب الرئيسية اللازمة الاقتصادية هي الكتل الضخمة من الموظفين والمتقاعدين والقوات الامنية التي تستلم الرواتب من حكومة الاقليم والتي تلتهم ٧٥% من الميزانية المخصصة للإقليم وعدم وجود تخطيط استراتيجي ونظرة بعيدة المدى والاعتماد على النفط كمصدر وحيد وإهمال كافة القطاعات الاخرى من الصناعة والسياحة والزراعة حيث تم هدر مليارات الدولارات المخصصة للإقليم سنويا في دفع الرواتب لموظفين غير منتجين بدلا من استخدام واستثمار هذه الاموال في انشاء البنية التحتية والتنمية وانشاء مشاريع ومعامل توفر فرص العمل واحياء

الاف القرى لغرض الزراعة . فالأزمة المالية بانها انهيار النظام المالي برمته مصحوبا بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي الكلي او هي انهيار في سوق الاسهم او في عملة دولة ما او في سوق العقارات او مجموعة من المؤسسات المالية . [1]

ثانيا :- أسباب الازمة المالية

ان اسس الهندسة المالية التقليدية المنبثقة من فلسفة المذهب الاقتصادي الرأسمالي الحر لها الاثر الاكبر فيما حصل وقد لا يبدو أثر تطبيقات هذه الهندسة المالية التقليدية الا كفقاعة تظهر هنا واخرى تظهر هناك لكن تدحرج كرة الثلج يزيد من حجمها ويصبح اثرها واضحا وقد يذهب هذا الاثر بالأساس الفكري للمذهب الاقتصادي ، وعليه فيمكن ارجاع الازمة المالية الى الاسباب التالية :

١- الربا : لقد ارتبطت بوادر الازمة بصورة اساسية بالارتفاع المتوالي لسعر الفائدة من جانب بنك الاحتياطي الفيدرالي الامريكي منذ عام ٢٠٠٤ وهو ما شكل زيادة في اعباء القروض العقارية من حيث خدمتها وسداد اقساطها وتفاقمت الازمة بحلول النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ ،حيث توقف عدد كبير من المقترضين عن سداد الاقساط المالية المستحقة عليهم . وهذه نتيجة طبيعية لأن الربا عنصر خفي محفز على التضخم وقد نبه اقتصاديون غربيون كبار لهذا الاثر المسيء الى جشع

---

[1] - د عبد العزيز قاسم محارب : الازمة المالية ، دار الجامعة الجديدة - الاسكندرية ، سنة الطبع ٢٠١١،ص٢٣.

٢- د محمد الهاشمي : الازمة الاقتصادية في العراق الاسباب والمعالجة ، بحث منشور في جريدة الصباح ، لسنة ٢٠١٦،ص٢٥

٣- د كمال رزيق : الازمة المالية ، مكتبة المجتمع العربي ، لسنة ٢٠١١،ص٦

المؤسسات والافراد واعمى بصيرتهم بتفضل المصلحة الفردية بصورة مطلقة على المصلحة الجماعية (العالمية).

٢- الظرفية الاقتصادية العالمية المتميزة بارتفاع مستمر للأرباح لكن لا تقابلها استثمارات منتجة من شأنها الاستجابة للحاجيات الاجتماعية للإنسانية فقد أدى توجيه هذه الارباح المفرطة نحو البنوك والاسواق المالية من جهة الى توسيع المجال الجغرافي في ظل العولمة واصبح العجز البنيوي للاقتصاد الامريكي يحول من طرف باقي دول العالم وبحاجة الصين ودول الخليجية ومن جهة اخرى من البطالة وهشاشة الشعل والتفاوتات الاجتماعية .

٣- الحروب السريعة التي خاضتها القوات الامريكية كما هو الحال في حربي العراق وافغانستان والتي كلفت الاقتصاد الامريكي ثلاثة تريليونات دولار وتركت مشكلة الرهن العقاري الاخذة في التوسع لان تحل نفسها بنفسها تدخل من الدولة في الشؤون الاقتصادية .[١]

٤- العجز التوأم في الميزان التجاري والميزانية العامة .

٥- عدم التزام المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير) بالأهداف الاساسية التي أنشأت من أجلها والمشكلة في مراقبة وعلاج التذبذب في اسعار صرف العملات للدول والاعضاء ومساعدة هذه الدول على معالجة الاختلالات في موازين مدفوعاتها وتنقية اقتصاديات الدول النامية ،الامر

---

[١] - د علاء شعبان الزعفراني : الازمة المالية اسبابها وعلاجها ، بحث منشور من مقالات متعلقة ،لسنة ٢٠١٥ ،ص١٥

٢- د علي فلاح المناصير : الازمة المالية العالمية حقيقتها ... اسبابها ... تداعياتها وسبل العلاج ، جامعة الزرقاء ،لسنة ٢٠٠٩ ،ص١٢

الذي ادى الى التدخل غير المبرر في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الاخرى .

٥- العمل على اقتصاد مضاربي (وهمي) وهو اقتصاد النقود و اقتصاد خلق النقود والارباح القائمة على ذلك بما فيها ما يتم عبر الانترنت حتى طغت على المعاملات الحقيقية التي هي مبرر قيام السوق المالية و انتشار ثقافة الربح السريع والانتقال الى الرئسمالية المالية و التخلي و التخلي عن الانتاجية و الخدمية و الاعتماد على الدين العام بدل الضرائب مما ادى الى الاعتقاد بانه السبيل للاغتناء السريع و تزايد تراكم طبقات من الصفقات المالية البحتة التي تبعد اكثر فأكثر عن القطاع الانتاجي الحقيقي في الاقتصاد واتساع احجامها بحيث ادت ما يسمى بنظرية الهرم المقلوب الذي يمتاز بعدم الاستقرار .

٦- انتشار الفساد الاخلاقي الاقتصادي مثل : الاستقلال والكذب و الشائعات المغرضة و الغش و التدليس و الاحتكار و المعاملات الوهمية ومثل هذا العقبات تؤدي الى ظلم الاغنياء و والدائنين للفقراء و المساكين .

٧- الافراط في انتاج الخريجين ضعيفي التدريب .

٨- ضعف الدوافع العلمية و الاكاديمية عند الطالب و زيادة البطالة و البطالة المقنعة بين الخريجين و زيادة الاضطرابات وحدة الخوف و تدهور المعايير و معنويات التدريسين و انعدام الثقة بين الادارة و التدريسي .

٩- عمليات المضاربة و الاحتيال و التلاعب في النظم المحاسبية و ضعف الرقابة والاشراف وغياب الافصاح والشفافية وقد تتيم عن سوء الادارة و استغلال النفوذ في القطاع المصرفي . [١]

١٠- زيادة أعداد طلاب الجامعات مقابل نقص اماكن التدريس المناسبة والتجهيزات التعليمية أضافة الى نقص الاساتذة .

١١- ضعف تأهيل المدرسين والاساتذة على النحو الذي يمكنهم من تحقيق التطوير اللازم في العملية التعليمية .

١٢- عدم توفر المكتبات في المدارس والجامعات بالشكل الذي يساعد الطالب والاستاذ على الافادة منها معرفيا وفكريا .

١٣- ضعف التمويل المالي اللازم لحسن العملية التعليمية وتدني رواتب اعضاء هيئة التدريس و الجامعات و استهلاك الاجهزة و المعامل و المختبرات دون اي إحلال و تجديد وتهالك حالة المنشأت التعليمية .

١٤- الدروس الخصوصية التي اعد بكل المقاييس جريمة تعليمية لا تكاد توجد في اي دولة من دول العالم .

و كذلك تعددت الاراء حول اسباب الازمة المالية العالمية كما يرى الباحث ان اسباب الازمة المالية العالمية يعود الى طبيعة النظام المالي العالمي السائرفي العالم خاصة في الولايات المتحدة الامريكية و هذا كما الباحث سمع يمضاربات منضبطة

---

[١] - د . علاء شعبان الزعفراني : مصدر سابق ، ص١٣-١٤

٢- د. محمد الربيعي : مصدر سابق ، ص ٦٠

٣- د . عبد العزيز قاسم محارب . مصدر سابق ٢٣

للاسهم مما ادى الى رفع اسعارها السوقية بشكل كبير غير منطقي كذلك المضاربات الغير مسؤلة و المجنونة في اسعار النفط مما دفع الاسعار للوصول لقيمة خالية من جهة ومن جهة اخرى عدم وضع قواعد معينة ومحدد للبنوك لتنظيم عمليات الائتمان و القروض مما جعل البنوك تقوم بعمليات الائتمان و القروض بشكل كبير فيه مخاطر كبيرة و عدم تدخل الدولة في بادئ الامر في انقاذ كثير من البنوك و الشركات من الافلاس بحجة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد (الحرية الاقتصادية)[1].

ويرى ايضا عدم القدرة على التكهن في الوقت الحاضر بأسباب الازمة المالية العالمية وان هناك عوامل عديدة ساهمت في هذه الازمة منها ارتفاع اسعار النفط ، وارتفاع اسعار الاسهم، التضخم، والانفاق الكبيرة على الحروب و زيادة الانفاق العسكري مما ادى الى قلة الانفاق في مجال التنمية ، وزيادة الخسائر الناجمة عن المشاكل والكوارث الطبيعية و البيئية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري و توظيف الاقتصاد في خدمة الاهداف السياسة والعسكرية بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والفساد الاداري والمالي و ظهور الكثير من عمليات النصب و الاحتيال حول العالم[2].

ثالثا: طرق معالجة الازمة المالية :-

طبقا لتقارير البنك الدولي أي بلد تقريبا سواء أكان ناميا او متقدما من أثر الازمة المالية الحالية على الرغم من أن البلدان التي دخلت الازمة ولديها درجة اقل من الاندماج في الاقتصاد العالمي كانت بشكل عام اقل تأثرا بالأزمة وفي مواجهة ازمة

---

[1] د . حامد طاهر : مصدر سابق ، ص٦٦ .

[2] د . عبدالله البدوي : الازمة المالية العالمية ، لسنة ٢٠٠٩ ، ص٢٣

مالية طاحنة كتلك التي تعيشها اليوم ،وكان من الطبيعي أن يكون الاجراء الاول والاهم الذي تلجأ اليه الحكومات والبنوك المركزية هو ضخ الاموال على نطاق واسع للتغلب على مشكلة نقص السيولة وهو ما يعرف باسم برنامج الانقاذ المالي ومن الحلول او السياسات النقدية التي تم طرحها لمعالجة هذه الازمة خفض اسعار الفائدة وتقليص حجم الاحتياطات الإجبارية التي تفرضها البنوك المركزية التجارية بهدف تحفيز الاقتراض وضخ المليارات من العملات لتوفير سيولة مالية في الاسواق وذلك لدعم البنوك والمؤسسات المالية المتعثرة والمنهارة ومن اهم طرق المعالجة ابرزها ما يأتي :

١- الغاء شرط العمر التقاعدي الوجوبي للأساتذة والعلماء في الجامعات العراقية والوزارات والمؤسسات وتمكينهم من الطاء المستمر خدمة لمتطلبات التنمية الدائمة

٢- تخصيص نسبة ارباح شركات القطاع العام والخاص لأغراض البحث العلمي .

٣- الحرص على زيادة معدلات نقل التكنولوجيا في عقود النفط والتجهيزات والاستثمار وتدريب الملاكات العراقية عليها .

٤- التدخل النشط للحكومة في الجوانب الاقتصادية من البنوك والبورصة والسوق العقاري وغيرها وعدم الاعتداء باقتصاديات السوق المتنقلة .

٥- الحد من زيادة الاستهلاك ومحاربة التبذير والاسراف الأعلام الجيد للشعب في هذا الشأن .

٦- عدم خروج المستثمرين الاجانب من سوق الاوراق المالية الابعد مرور فترة او فرض ضريبة على الارباح الرأسمالية متصاعدة حسب قصر المدة التي لا يبقى بها في الاستثمار (الاموال الساخنة).

٧- الرقابة على استثمار اموال الجهاز المصرفي في الخارج .

٨- رفع مستوى معيشة الناس وتحسين حالتهم الصحية والاقتصادية والبيئية .

٩- دفع عجلة التقدم التكنولوجي والانتاج المحلي العراقي وقدرته .[١]

١٠- أعادة النظر في المناهج الدراسية والتخصصات المختلفة بما ينسجم مع التوقعات المستقبلية وحاجة البلد لمختلف الاختصاصات والكفاءات العلمية والمهنية والادارية .

١١- العمل على رفع مخصصات التعليم والبحث العلمي من الميزانية العامة والناتج المحلي لتسهيل مهمة الجامعات في البحث والتدريس وخدمة المجتمع المحلي واعادة لبنية التحتية المدمرة للتعليم من ابنية ومختبرات ومكتبات واجهزة فنية ومد شبكة الانترنت كما يجب البحث عن مصادر اخرى للتمويل في نطاق المشاريع الخاصة الاهلية .

ويلاحظ الباحث ازاء كل التحديات اعلاه لابد للحكومة من اتخاذ اجراءات واتباع سياسات اقتصادية اصلاحية سريعة للخروج من الازمة المالية الراهنة او للتخفيف

---

[١] - د . علي فلاح المناصير : مصدر سابق ،ص٢٦

٢- د . عبد العزيز قاسم محارب : مصدر سابق ،ص٣٥

٣- د . محمد الربيعي مصدر سابق ،ص٥٦

من اثارها ومن الدخول في مرحلة الكساد او اعلان افلاس العراق ومن اهم سبل المعالجة للازمة المالية هي :

١- اعادة النظر الفوري بما يسمى عقود جولات التراخيص سيئة الصيت او الغاؤها فورا .

٢- ايقاف صرف كل المخصصات والمنافع الاجتماعية للوزراء و النواب و الوكلاء والمستشارين ومن هم بدرجتهم كمخصصات بدل الايجار و السيارات و الوقود و الحراس و صيانة السيارات و القرطاسية ليتساوى بذلك المسؤول و المواطن لهم الرواتب و يتدبرو عيشهم فيها .

٣- اعادة هيكلة الشركات العامة في وزارة الصناعة و المعادن او منعها للاستثمار و دعما للانتاج و المنافسة في الاسواق و اعادة رواتب منتسبيها للتمويل الذاتي بدلا من المركزي.

٤- تصفية قاعدة المعلومات من المتقاعدين المؤهلين لتسلم الرواتب التقاعدية .

٥- انشاء شركات اتصال حكومية منافسة للشركات الاهلية للاستفادة من ايراداتها في دعم الميزانية و فرض رسوم حقيقية على شركات الاتصالات وعدم تحميلها للمواطنين.

٦- طرح جزء من السندات الحكومية للاكتتاب المصرفي و بيعها للقطاع الخاص من اجل تغطية عجز الموازنة .

٧- تحسين البيئة التنافسية بين البنوك الحكومية و البنوك الخاصة في النظام المصرفي[١].

المطلب الثاني

أثار الازمة المالية على اصلاح التعليم العالي في العراق

ولذلك فقد تأثر قطاع الاعمال لدى جميع الدول المرتبطة بالاقتصاد الامريكي لانهيار القطاع المالي الامريكي تحت وطأة الديون العقارية الفاسدة وعدم القدرة على استردادها في الوقت الحالي . فالأزمة مرشحة للامتداد الى باقي دول العالم كما حدث خلال الكساد العالمي الكبير في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي والذي استمر قرابة الاربع سنوات اذا لم يحسن المجتمع الدولي وقادة الدول الصناعية الرئيسة في العالم التصرف او ظلوا يمارسون ذات الاساليب السابقة في النظرة الجزئية الى المشكلة الاقتصادية وحلولها .لقد اخذت تداعيات هذه الازمة تتفاقم منذ اغسطس ٢٠٠٧ م بشكل مخيف حيث يؤكد الكثير من الاقتصاديين الى انه بناءا على المؤشرات والبيانات الاقتصادية فان الاسوأ في هذه الازمة كان خلال الربع الاول ونهاية الربع الثالث وبداية الربع الرابع عام ٢٠٠٨م ،ولكن بدون ادنى شك فان هذه الازمة تداعيات ايجابية واخرى سلبية وعلى النحو الاتي :-

---

[١] - د . عامر صالح : مصدر سابق ، ص١٥

٢- د . همام عبدالله علي السليم : الازمة المالية العراقية و سبل معالجتها ، بحث منشور في جريدة الصباح لسنة ٢٠١٦ ،ص١١٠

أولاً :- الآثار السلبية للأزمة :

١- الذعر والخوف والقلق والتخبط الذي اصاب الناس جميعا حكام ومسؤولين وأصحاب مؤسسات مالية ومصرفية ومتعاملون مع البنوك ومستهلكون مهددون بارتفاع الاسعار وموظفون وعمال مهددون بفقد وظائفهم ،وفقراء . والهرولة في سحب الايداعات من البنوك لأن رأس المال فيه فساد مالي .

٢- نقص السيولة المتداولة لدى الافراد والشركات والمؤسسات المالية وقيام العديد من المؤسسات المالية بتجميد او ايقاف منح القروض الى الافراد خوفا من نقص السيولة وصعوبة استردادها . وهذا أدى الى انكماش حاد في انشاط الاقتصادي وفي كافة نواحي الحياة مما أجدى الى توقف المقترضين عن سداد دينهم .

٣- ادت هذه الازمة الى تفشي نوع من عدم الاستقرار والتذبذب في الاسواق المالية العالمية وحالة الخوف الشديد في اوساط المستثمرين بشان مستقبل الاقتصاد والاستثمار ، دفعت بالكثيرين منهم عدم الرغبة في تحمل المخاطر والبحث عن استثمارات امنة في قطاعات اخرى .

٤- اثارت هذه الازمة تساؤلات حادة حول مدى صلاحيات النظام الرأسمالي ككل على الاستثمار وليس النظام المالي والنقدي الدولي الراهن .[١]

ثانيا : الاثار الايجابية للازمة :-

١- ان كل ازمة لها دورة اقتصادية تستفقد اثارها من خلالها ،و المستقر الحصيف هو الذي يستفيدون من الازمة فحين يدخل الاقتصاد في فترة الركود يتوقف عن

[١] - د. علي فلاح المناصير : مصدر سابق ، ص١٧-١٨

الاستثمار و عدم هبوط اشعار الاسهم و السندات يقوم بالاستثمار ،فالسهم اليوم على سبيل المثال يكلف اقل من نصف تكلفته في بداية عام ٢٠٠٨ و كثير منها يباع باقل من قيمته الاصدار ، مما يعني ان اسهم العوائد و اسهم الشركات الناجحة اصبحت مغرية للاستثمار .

٢-تغيير جذري في عمل الاسواق و النظام المالي الدولي ووضع ضوابط اكبر على عمليات الاقراض و قام نظام نقدي دولي جديد لتنظيم الاسواق المالية .

٣- ادى الركود الاقتصادي الى تراجع الطلب على السلع و الخدمات مما ادى الى تخفيض الاسعار و يعني ذلك بما في ذلك المواد الاولية و مواد البناء و جميع للسلع التي تعتمد كثيرا على الطاقة و الوقت مناسب الان لبناء بيت العمر بالمواصفات المناسبة مستفيدين من تأثر الازمة التصحيحي على قطاع العقار سواء في اسعار الاراضي و مواد البناء .

٤- تم فقد نسبية كبيرة من راس المال المستثمر في البنوك و السندات الحكومية العراقية تقدر قيمة هذه الخسائر في بعض المؤسسات و المراكز المالية بما لا يقل عن ٣٠ % من حجم الاستثمارات المالية .

٥- زيادة العبء الضريبي على الافراد لدعم ميزانيات الحكومات التي وضعت خطة لإعانة البنوك و المؤسسات و الشركات المتعثرة .

المصاريف الربوية ، وهذا سوف يؤدي الى كساد اقتصادي و ارتفاع نسبة البطالة مما يفاقم الخسارة في الانتاج و رعب من قيام ثورات العاطلين التي تهدد الامن و الاستقرار[١].

٧- زيادة ميزانية الدعم الاجتماعي و لاسيما في المرافق و الخدمات العامة كما ان ارتفاع الاسعار بعض الخدمات سوف يؤدي الى ارتفاع كلفة المنتجات النهائية خصوصا بالنسبة للدول التي تعتمد على الاستيراد من الخارج [٢].

[١] د . علي فلاح المناصير : مصدر سابق ، ص٢١-٢٢

[٢] د . عبد العزيز قاسم محارب: مصدر سابق ،ص٥٠

الخاتمة

بعد أن انتهينا من اهم ما يمكن تناوله في موضوع البحث الاصلاح في التعليم العالي ومعضلة الازمة المالية قد توصلنا الى جملة من الاستنتاجات والتوصيات وكالآتي :-

اولا : الاستنتاجات :

من خلال ما ورد ذكره يمكن ، الخروج باستنتاج رئيسي مفاده ان التعليم العالي في العراق يمر بأزمة عميقة وحادة نتيجة جملة من الظروف والاسباب أهمها ما يأتي :

١- ضعف في تأهيل الطالب في مرحلتي الراسة الابتدائية والثانوية .

٢- خطة قبول لا تستند الى منهجية وتخطيط مدروسين من اجل اعداد خريجين بأعداد وتخصصات مؤهلة لتنفيذ خطط التنمية .

٣- بيئة غير صحيحة وظروف بالغة الصعوبة عاشها اركان العملية التعليمية من طالب واستاذ وكادر اداري نتيجة الحروب والحصار وظروف الاحتلال .

٤- نقص كبير في التخصيصات المالية لوزارة التعليم العالي ومؤسساتها المختلفة ،اثر سلبا على تهيئة المستلزمات الدراسية وتجهيز المختبرات وغنى المكتبات .

٥- قصور في النشاطات الاصفية بكل انواعها الثقافية والرياضية والفنية اللازمة للأعداد الروحي والبدني المتكامل للخريجين .

ثانيا : التوصيات :

من خلال معالجة البحث نذكر اهم التوصيات بما يأتي :-

١- وضع الخطط الكفيلة بمعالجة كل مظهر وسبب من اسباب ازمة التعليم العالي .

٢- والاهم من ذلك هو العمل الجاد والدؤوب لتنفيذ هذه الخطط وتوفير كل مستلزمات انجاحها .وهذا بالتأكيد ليس مسؤولية قياديي التعليم العالي فحسب ،بل انها مسؤولية وطنية تضامنية ولنا ثقة وامل عاليين بالمخلصين والغيارى من ابناء شعبنا رغم الظروف الصعبة ،فالظروف الصعبة تلد فرسانها .

المصادر

القران الكريم .

أولا : الكتب :

١- د. حامد طاهر (هل تريدون أصلاح التعليم) ،سنة ٢٠١٦م.

٢- د. عبد العزيز قاسم محارب (الازمة المالية) دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية ، سنة ٢٠١١م .

٣- د . عبد الله البدوي : الازمة المالية ، سنة ٢٠١٦م .

٤- د. علي فلاح المناصير : الازمة المالية حقيقتها ... أسبابها... تداعياتها وسبل العلاج ،جامعة الزرقاء ، سنة ٢٠٠٩م.

٥- د. فهد بن سلطان السلطان :(الجامعة في عصر العولمة) ، الرياض ،سنة ٢٠٠٨ م .

٦- د . كمال عبد الرزاق :(الازمة المالية) ، مكتبة المجتمع العربي ، سنة ٢٠١١م.

ثانياً : البحوث والمقالات :

١. د. أحمد خليل حسن الحسيني :(مقومات وطرق اصلاح التعليم العالي في العراق) ،بحث منشور من الاكاديمية والبحثية ، لسنة ٢٠١١م .

٢. د. أحمد محمود عبد اللطيف :(اصلاح التعليم العالي العراقي) ، بحث منشور في جريدة الصباح ، سنة ٢٠٠٧م .

٣. د. عبد الباقي عبد الجبار الحيدري : واقع التعليم في العراق بين التحديات والضرورة ،بحث منشور في جريدة الحوار المتمدن ، سنة ٢٠١١م .

٤. د. علاء شعبان الزعفراني : (الازمة المالية أسبابها وعلاجها ، بحث منشور من مقالات متعلقة ، سنة ٢٠١٥ م.

٥. د. عامر صالح (التعليم العالي والبحث العلمي والصعوبات ومبررات أصلاح الحكومة الجديدة ، بحث منشور في جريدة الصباح ، سنة ٢٠١٦م .

٦. د . كاظم عبد نور :(اصلاح التعليم العالي العراقي) ،بحث منشور في جريدة الصباح ،سنة ٢٠٠٧ م .

٧. د . محمد الربيعي :(اصلاح التعليم العالي قضية لا تحتمل التأجيل) بحث منشور في النقابة الوطنية للصحفيين ، سنة٢٠١٣م.

٨. د. محمد الهاشمي : الازمة الاقتصادية في العراق الاسباب والمعالجة ،بحث منشور في جريدة الصباح ، لسنة ٢٠١٦ م.

٩. د. همام عبدالله علي السليم : (الازمة المالية العراقية وسبل معالجتها بحث منشور في جريدة الصباح ، سنة ٢٠١٦ م.